في نحو اركانا في آل نبث عيسى عليه السلام فكثر من كثر فصل الالف والشين

كل من ذلك شيئا وتمسك بغيره فقد اشتراه ومنه اشتروا الضلالة بالهدى

الاشتقاق هو اخذ شق الشيء والاخذ في الكلام وفي الخصومة يمينا وشمالا

وفي الاصطلاح هو انتظام فرع من اصل يدور وتضاريفه حروف ذلك الاصل

وقيل هو اخذ كلمة من اخرى بتغيير تناسب الثانية للمعنى وعلى هو وزنه كلاهما امري

لتناسبهما في اللفظ والمعنى وهو من خواص كلام العرب فانهم اطبقوا على الترتيب

بين اللفظ العربي والمعنى صيحة الاشتقاق قالوا ان عصفورا لا يدخل الاشتقاق

في ستة اشياء وهي الاسماء الاعجمية كاسمعيل والاصوات كفاق والاسماء المبنية

في الابهام كمن وما والنادرة كطوبى اسم الجنة والكلمات المتقابلة كالجمود

للابيض والاسود والاسماء الخماسية كسفرجل وجاز الاشتقاق من اسم جرير

وقد قالوا انعم له بكذا اي قال له نعم وسوفت الرجل اي قلت له سوف افعل

وسئلت الحاجة فلو ليست لي اي قلت لي فلو واشباه ذلك ومحال

ان يشتق الاعجمي من العربي او بالعكس لان الكلمات لا تشتق الواحدة منها

من الاخرى مواضعة كانت في الاصل والهاما وانما يشتق في اللغة الاولى

بعضها من بعض لان الاشتقاق نتاج وتوليد ومحال ان تنتج الوقوف الاموات

وتلد المرأة الا انسانا ومن اشتق الاعجمي من العربي كان كمن ادعى ان البقر

من الحوت والاشتقاق في الحقيقة والمجاز كما ان الملفوظ من اللفظ يسمى

التكلم حقيقة ويسمى الدال مجازا من قولهم الحال ناطقة بكذا اي دالة عليه

فاستعمل النطق في الدلالة مجازا ثم اشتق منه اسم الفاعل وقد تشتق

من المجاز كالامر بمعنى الفعل مجازا لا يشتق منه اسم فاعل ولا اسم مفعول

ويشتق فاعل من الامر بمعنى القول حقيقة واركانه اربعة المشتق والمشتق

منه والمشاركة بينهما في المعنى والحروف والتغيير فان فقدنا التغيير

لفظا حكمنا بالتغيير تقديرا وليس من شرط الاسم المشتق اتصاف

الذات بالمشتق منه بدليل ان المعلوم من العالم والعلم ليس قائما بالمعلوم

وشرط صدق المشتق حصول المشتق منه في الحال وجاز صدق المشتق

مع انتفاء ما اخذ الاشتقاق كما يذهب اليه المعتزلة القائلون بان الله

عالم لا علم له فليس برضى عند المحققين بدليل ان من كان كذا فانه لم يسم

فانه يصدق عليه انه ليس بكافر فدل على ان بقاء المشتق منه شرط في

صدق الاسم المشتق ووجود معنى المشتق منه كالضارب لمباشر الضرب

حقيقة اتفاقا وقيل وجوده اعني في الاستقبال كالضارب لمن سيضرب مجازا اتفاقا وبعد وجوده منه وانصرامه اعني في الماضي

الاشتراك

كالضارب

كالضارب لمن قد ضرب قبل وهو الان لا يضرب اختلف فيه فضنه الجبائي

مجازا وعند الشافعية حقيقة وثمرة الخلاف تظهر في قوله على الثلاثة

المتتابعات بالخيار ما لم يتفرقا فلو ثبت ابو حنيفة خيار المجلس يعني انقطاع

البيع حمل التفرق على التفرق بالاقوال واثبته الشافعي وحمله على

التفرق بالابدان والاشتقاق ان اعتبر فيه الاصول مع الترتيب

ومرافقة الفرع الاصل في المعنى هو التصغير وان اعتبر فيه الاصول

مع عدم الترتيب فالكبر وبشرط في كل منهما المناسبة بين المعنيين

في المحل والمشهور في المناسبة المعنوية ان يدخل معنى المشتق منه في

المشتق واختلفوا في الاسمين في المعنى بالخصوص والعموم لا يمنع اشتقاق

احدهما من الاخر لان ذلك مناسبة في المعنى وهو شرط في الاشتقاق وقد

بعضهم كما في الاكبر ان يكون بين الكلمتين تناسب في اللفظ والمعنى

ولا يكفي ذلك في الكبر بل لا بد من الاشتراك في حروف الاصول بترتيب

واذا كان احد اللفظين اشهر في معنى يحملون الاخر مشتقا منه كما قال

صاحب الكشاف في آلاء من اله والاشتقاق عد دنا من اللفظ والمعنى

كضارب من الضرب والعدل اشتقاق من اللفظ دون المعنى وجاز اشتقاق

الثلاثي من المشتعبة في الكبر والصغير وقد جعل صاحب الكشاف في

الرعد من الارعاد لانه اشهر في معنى الاضطراب وقال بعضهم اشتقاق

الثلاثي من المزيد فيه شايع اذا كان المزيد فيه اشهر في المعنى الذي يشتركان

فيه وانوب للمفهم من الثلاثي لكثرة استعماله كما في التدبر من الدبر قالوا

عند هما البديع هو ان يشتق من الاسم العلم معنى في غرض قصده المتكلم

من مدح او هجاء وغرض ذلك مثاله في التذييل فاقر وجهك الدين القيم يعني

الله الزيلعي في الصدقات وفي الشعر كقوله اعمت اخلاقها تنتهي

عدا الثلاثة منها مشتقين الاشتراك هو اما لفظ او معنوي فاللفظي

هو بان يكون اللفظ موضوعا باذاء كل واحد من المعاني الداخلة تحت قصد

كاسم الفرد والعين والمعنوي هو بان يكون اللفظ موضوعا باذاء معنى يعم

ذلك المعنى اشياء مختلفة كاسم الحيوان والشيء واللون والحاصل ان المعنوي

يكفي فيه الوضع الواحد دون اللفظ لانه يقتضي اوضاعا متعددة واللفظ

المشترك بين معنيين قد يطلق على احدهما ولا نزاع في صحته وفي كونه بطريق

الحقيقة وقد يطلق ويراد به احد المعنيين لا على التعيين بان يراد شيء طلاقا

واحدهما او ذاك وقد اشير في المفتاح بان ذلك حقيقة المشترك عند

البعض بحمل القرائن وقد يطلق طلاقا واحدا ويراد به كل واحد من معنييه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)